رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث 28 / 12 / 2023
تاريخ قبول البحث 29 / 1 / 2024
تاريخ النشر 31 / 3 / 2024

تأثير الفواعل الاقليمية على الدور التركي في حوض البحر المتوسط

The impact of regional factors on the Turkish role in the Mediterranean basin

أ.م.د. الاء طالب خلف

Asst.Prof. Dr. Alaa Talib Khalaf

جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية

Al-Nahrain University / College of Political Science

alaa@nahrainuniv.edu.iq

IRAQI Academic Scientific Journals

https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

تحظى منطقة شرق المتوسط باهمية بالغة لموقعها الجيوسياسي والاستراتيجي بعد الاكتشافات الحديثة لحقول النفط والغاز والتي تتوزع في كل من دولة مصر وقبرص ولبنان وسوريا وفلسطين و(اسرائيل) واليونان وتركيا، وقد تصدرت مصر و(اسرائيل) وقبرص التنقيب عن مادة النفط والغاز في شرقي المتوسط كما تولي تركيا اهمية استراتيجية لهذه المنطقة وتعتبرها خط احمر في سياستها الخارجية وتتصدى للجهات الفاعلة الاقليمية التي تعيق مصالحها في المنطقة، لذا برزت الاشكالية المتعلقة بمدى تأثير الفواعل الاقليمية المتمثلة بكل من (اليونان، قبرص، مصر، اسرائيل) على الدور التركي في منطقة حوض البحر المتوسط، ويسعى البحث للتحقق من الفرضية القائلة بانه كلما زادت الاستكشافات المتعلقة بالنفط والغاز كلما زادت اهمية المنطقة وتزايدت الجهود للفواعل الاقليمية من الدول لمواجهة الدور التركي الاقليمي في حوض المتوسط.

الكلمات المفتاحية: "تركيا"، "مصر"، "اليونان"،"(اسرائيل)"،"حوض المتوسط"

Abstract

Following the recent discovery of oil and gas deposits spread throughout Egypt, Cyprus, Lebanon, Syria, Palestine (Israel), Greece, and Turkey, the Eastern Mediterranean region has gained significant importance due to its geopolitical and strategic location. Leading the way in eastern Mediterranean oil and gas exploration are Egypt, Israel, and Cyprus. Additionally, Turkey views this region as strategically significant, regards it as a red line in its foreign policy, and opposes regional players who work against its interests there. As a result, the issue of how much the regional elements Greece, Cyprus, Egypt, and Israel represented influenced Turkey's position in the Mediterranean basin region arose. The study aims to confirm the following hypothesis: the greater the importance of the region and the more the efforts of regional state actors to challenge Turkey's regional leadership in the Mediterranean Basin, the more oil and gas exploration occurs in the region.

Keywords: "Turkey", "Egypt", "Greece", "(Israel)", "Mediterranean Basin"

المقدمة

ان منطقة شرق المتوسط تحظى باهمية بالغة لموقعها الجيوسياسي والاستراتيجي بعد الاكتشافات الحديثة لحقول النفط والغاز والتي تتوزع في كل من دولة مصر وقبرص ولبنان وسوريا وفلسطين و(اسرائيل) واليونان وتركيا، وقد تصدرت مصر و(اسرائيل) وقبرص التنقيب عن الغاز في شرقي المتوسط كما تولي تركيا اهمية استراتيجية لهذه المنطقة وتعتبرها خط احمر في سياستها الخارجية وتتصدى للجهات الفاعلة الاقليمية التي تعيق مصالحها في المنطقة، اذ ترى ان شرق المتوسط كان بحرا داخليا لتركيا لعدة قرون وستكون الحقيقة التاريخية في قلب اسراتيجيات تركيا المستقبلية تجاه المنطقة، اذ لايتوقف الصراع بين دول حوض المتوسط على ترسيم المناطق والحدود وانما يمتد الى استغلال الثروات بما في ذلك عملية تصديرها الى الخارج، وان كل الخيارات تنظر الى الدول الاوربية كسوق للتصدير لكونها مستهلكا ضخما للغاز من جهة ولقربها الجغرافي نسبيا من المنطقة.

اهمية البحث: تكمن اهمية البحث من اهمية منطقة حوض المتوسط الاستراتيجية كمنطقة واعدة بمصادر الطاقة من نفط وغاز طبيعي، فضلا عن الموقع الجيواسراتيجي، ووجود عدد من الفواعل الاقليمية المطلة على هذه المنطقة والمعنية بمتغير الطاقة الجديد فيها، والذي ينعكس بشكل مباشر وغير مباشر على الدور التركي الساعي الى الدفاع عن مصالحه الحيوية في هذه المنطقة.

اشكالية البحث: نظرا للاهمية التي توليها تركيا لمنطقة حوض المتوسط يبرز التساؤل المركزي الذي مفاده (ما تأثير الفواعل الاقليمية المتمثلة بكل من (اليونان، قبرص، مصر، اسرائيل) على الدور التركي في منطقة حوض المتوسط؟). ويتفرع عن هذا السؤال عدة اسئلة فرعية وكما ياتي:

1- ما الاهمية الجيو سياسية والاقتصادية لمنطقة حوض المتوسط؟

2- ما الدور الذي لعبته تركيا في منطقة حوض المتوسط منذ عام 2009؟

3- ما تأثير كل من دول اليونان ومصر و(اسرائيل) على الدور التركي في حوض المتوسط؟

فرضية البحث: يسعى البحث للتحقق من الفرضية التي مفادها (كلما زادت الاستكشافات المتعلقة بالنفط والغاز كلما زادت اهمية المنطقة وتزايدت الجهود للفواعل الاقليمية من الدول لمواجهة الدور التركي الاقليمي في حوض المتوسط).

حدود البحث: للبحث حدود مكانية في اطار منطقة حوض المتوسط وما يتعلق بها من تفاعلاق اقليمية، وحود زمانية تبدأ منذ عام 2009 ولغاية الوقت الراهن.

هيكلية البحث: لغرض التحقق من فرضية البحث ومتغيراته تم تقسيم البحث الى مقدمة وثلاث محاور وخاتمة ونتائج، اذ تناول المبحث الاول الاهمية الجيوسياسية والاقتصادية لمنطقة حوض المتوسط، اما المحور الثاني فتناول الدور التركي في منطقة حوض المتوسط منذ عام 2009، اما المحور الثالث فتناول تأثير كل من دول اليونان ومصر و(اسرائيل) على الدور التركي في حوض المتوسط.

المحور الاول: الاهمية الجيوسياسية والاقتصادية لحوض البحر المتوسط:

يمكن القول ان البحر المتوسط يقع جغرافيا بين دائرتي العرض(27) و(47) وكذلك بين خطي الطول (10) الى الغرب و(37) الى الشرق، ويتوسط القارات الاوربية في الجهة الشمالية والاسيوية في الجانب الشرقي والافريقية من جهة الجنوب، ويتصل بالبحر المتوسط مجموعة من الاذرع او البحار تمتد منه وتتفرع عنه[1]، (ينظر خريطة (1)).

خريطة (1) الدول التي تحاذي البحر المتوسط

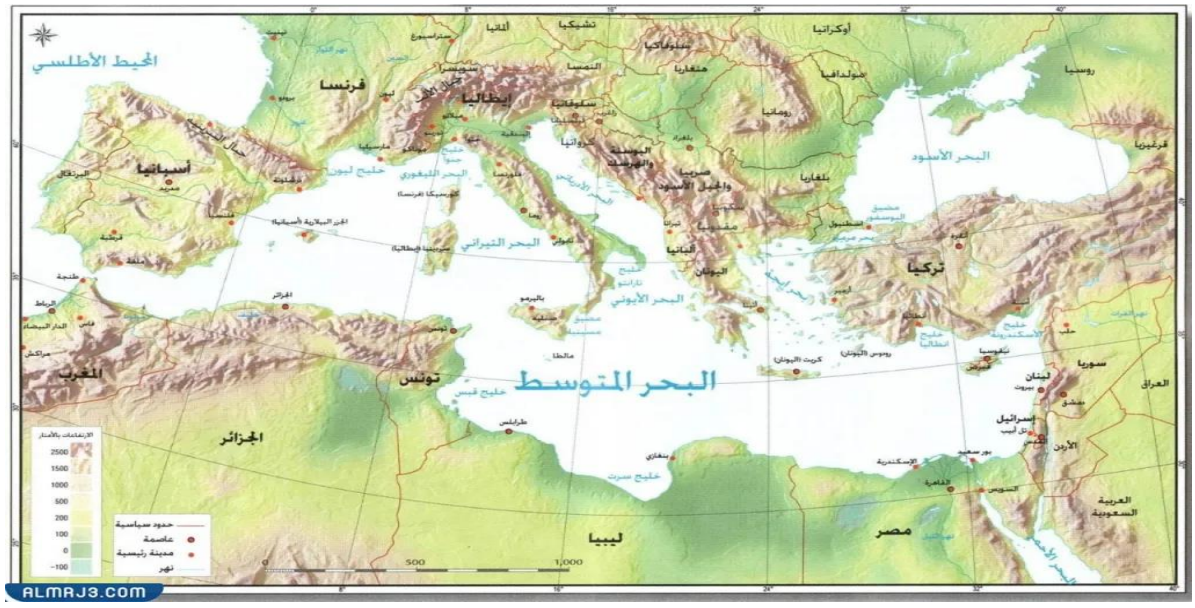

المصدر: الخريطة منشورة على موقع المرجع على الرابط الاتي:

/ https://almrj3.com/map-of-countries-bordering-the-mediterranean-sea

ان البحر الاسود يعد من اكبر البحار التي تتصل بالبحر المتوسط، وتبلغ المساحه التقديريه له(508) الف كيلومتر مربع وينفصل عن البحر المتوسط من خلال مضيق البسفور والدردنيل ويبلغ طول مضيق البسفور 26 كيلو متر، ثم بحر مرمرة مساحته 1400 كيلو متر ومضيق الدردنيل الذي يتراوح عرضه بين 5 الى 13 كيلو متر[2].

وهنالك معيارين لتصنيف الدول المتوسطية وفقا للمعيار الجغرافي تطل على البحر المتوسط مجموعة من الدول القارية ويصل عددها الى 19 دولة، ففي القارة الافريقيه توجد كل من (مصر و ليبيا و تونس و الجزائر و المغرب) وفي قارة اوربا توجد كل من (اسبانيا و فرنسا و ايطاليا و سلوفينيا و كرواتيا و البوسنا والهرسك و البانيا و اليونان) اما في القارة الاسيوية توجد كل من (تركيا و سوريا و لبنان و فلسطين و (اسرائيل)) اضافة الى الدولتان الجزيرتان (قبرص و مالطا).

اما المعيار الاستراتيجي للدول المتوسطية فهو لايقتصر على الحدود الجغرافية وانما يعتمد على مجموعة من العلاقات والتعاونات والارتباطات في المجالات كافة سواء السياسية والاقتصادية والتي تفرض على الدول الارتباط بالدول المتوسطية على المدى الطويل والتي تعمل على تعزيز التعاون معها في منطقة المتوسط[3].

يشكل البحر المتوسط رهانا استراتيجيا هاما بحكم ميزاته البحرية الهامة وللتاكيد على اهميتها الجيوسياسية يؤكد مارتن كابلان بالقول "ان مستقبل السياسة العالمية سيعتمد على الاقل في العقد القادم واحتمالا للجيل القادم على تطور المنطقة المحيطة بحوض البحر المتوسط"، وتتميز دول البحر المتوسط باهمية استراتيجية اذ تسهل عملية المراقبة او الهجوم او التنصت وتسهل عملية الانتقال والاتصال كمنطقة مضيق جبل طارق وكذلك كل من مضيق البسفور ومضيق الدردنيل وقناة السويس، فالقوة او الدولة التي يمكن ان تسيطر او تغلق هذه المضائق تتمكن من ان توقف الملاحه الى البحر المتوسط[4].

ويرى (الفريد ماهان) صاحب نظرية القوة البحرية والذي يؤكد على "اهمية السيطرة على البحار والممرات البحرية ذات الاهمية الاستراتيجية، عامل حاسم لمركز الدولة العظمى في قيام الامبراطوريات التي عرفها التاريخ"[5].

ويمكن القول ان منطقة حوض البحر المتوسط بشكل عام وشرق المتوسط بشكل خاص تمثل موقع استراتيجي ومهم سواء من ناحية ارتباطه بطرق التجارة العالمية المتمثلة بالمحيط الهندي مرورا بقناة السويس ثم دول الاتحاد الاوربي والذي تقدر التجارة البحرية من خلالة ب(30%)[6]، او من ناحية نقل البترول والغاز الطبيعي من الشرق الاوسط الى اسواق الاتحاد الاوربي، فضلا عن انه يشكل اهمية كبيرة بالنسبة الى السياسة الاوربية لانه يمثل منطقة صد طبيعي يقف في طريق تمدد تهديدات الجماعات الارهابية التي تؤثر في حالة عدم الاستقرار الذي تعيشه منطقة الشرق الاوسط والتي تؤدي الى ارتفاع نسب تدفق اللاجئين تجاه الاتحاد الاوربي[7].

وعلى المستوى الاقتصادي فان هذه المنطقة تزخر بثروات طبيعية كبيرة من نفط وغاز وفقا لـ"هيئة المساحة الجيولوجية الامريكية" التي اصدرت تقييما عام 2010 يقدر ان المنطقة تحتوي على (120)

تريليون قدم3، (3.4) مليار م3 من الغاز و (1.7) مليار برميل النفط، وفي تقييم اخر ذكرت ان حوض دلتا النيل المطل على السواحل المصرية في البحر المتوسط يحتوي ما يقارب (6.320) مليار م3 من غاز طبيعي غير المكتشف و (7.6) مليار برميل نفط[8].

خريطة (2) توضح منطقة حوض المتوسط

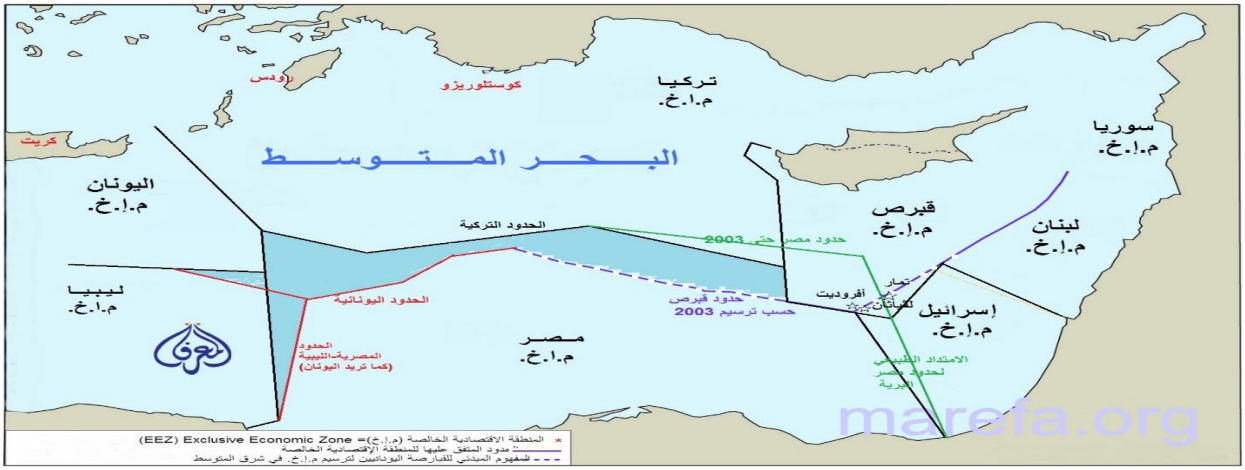

المصدر: الخريطة منشورة على موقع المعرفة على الرابط الاتي: https://2u.pw/EqFyWTg

مع تصاعد التنافس على المستوى العالمي على مصدر الطاقة شبه النظيفة المتمثلة بالغاز اكتسبت منطقة حوض المتوسط اهمية جيوسياسية مضافة، اذ تؤشر بعض التوقعات الى احتمال تنامي حجم الطلب على المستوى العالمي على مصدر الطاقة شبه النظيفة (الغاز الطبيعي) بنسبة تصل الى (50%)، بحلول عام 2030، وذلك من خلال تصاعد اعتماد معظم الدول على الغاز كبديل عن مصدر الطاقة التقليدي (النفط)، وذلك بفعل الاستجابة الى الدعوات التي تنادي بخفض نسبة الانبعاثات الكاربونية العالية، كما يمكن ان نضيف الى ذلك حقيقة قرب منطقة شرق البحر المتوسط من الاسواق الرئيسة للدول الاوربية ومحاولتها العمل على تقليل اعتماداتها على استيراد الغاز الطبيعي من دولة روسيا الاتحادية، تتبين الاهمية الكبيرة على المستوى الاقتصادي و والمستوى السياسي للمنطقة، وتبين الاسباب الحقيقية للاختلافات المتصاعدة حول عملية تقاسم المناطق الاقتصادية لكل دولة والثروات الطبيعية فيها [9].

المحور الثاني: الدور التركي في شرق المتوسط:

عمدت تركيا للتدخل في قضايا وصراعات المنطقة الدائرة سعيا لتحسين موقعها التفاوضي وتعزيز حقوقها في اكتشافات شرق المتوسط ان لم يكن بمنطق الحقوق القانونية وبمقتضى القانون الدولي، فمن منطق

فرض الامر الواقع لان تركيا ترى ان مسائل الطاقة جزء من امنها القومي يسهم في تحقيق قوتها الاقليمية ومكانتها العالمية، فالطاقة بالنسبة لها مسألة بقاء كما انها تتحول من صعيد القوة في اطارها الاقتصادي الى قوة في الاطار السياسي والعكس بالعكس، كما ان فوضوية النسق الدولي تجعل تركيا قلقة بصورة دائمة من نوايا الاخرين ورغبتهم من كسب المزايا المقارنة ضدها وهو ما يجعلها في بحث دائم عن بدائل وتنوع مصادرها[10].

وهنالك اربعة اسباب تفرض على تركيا الاهتمام بمنطقة شرق المتوسط وهي[11]:

أولا: تركيا مستورد كبير للطاقة وتعتمد على دول أخرى مثل روسيا وإيران من أجل تلبية احتياجاتها من الطاقة. وقد صلت واردات أنقرة من "الهيدروكربونات" إلى (45) مليار دولار في العام 2018، ما يمثل ضغطًا يعد كبيرًا على الميزانية، ولهذا السبب، من الأهمية بمكان لتركيا أن تجد مواردها الطبيعية من أجل تقليل الاعتماد على الأسواق الخارجية. ونظرا لأن منطقة شرق المتوسط تتمتع باحتياطيات ضخمة ومع استمرار الاقتصاد التركي في النمو، ستزداد أيضًا الحاجة إلى الطاقة.

ثانيا: طموح الدولة التركية في أن تصبح مركز مهم ورئيسي لنقل مصادر الطاقة من جهة الشرق إلى الغرب، ومن خلال المشاريع المنجزة في هذا القطاع، ستصبح تركيا طريق عبور رئيسي للموارد "الهيدروكربونية" من أسواق منطقة الشرق الأوسط وآسيا إلى أوروبا. ويرى عدد من المحللين أن الدولة التركية هي خيار مفضل لنقل الواردات من النفط والغاز من منطقة شرق المتوسط إلى أسواق الدول في اوربا، لكن المنافسين الجيوسياسيين مثل مصر وإسرائيل واليونان، يحاولون تقويض دور تركيا في هذا القطاع.

ثالثا: تواجه سياسات تركيا في الشرق الأوسط مواجهة من طرفين مهمين في المنطقة، هما (إسرائيل) ومصر، كان البلدان في منافسة سياسية مع الدولة التركية. وتعد منطقة شرق البحر المتوسط من بين الأماكن التي تتمتع فيها تركيا ومنافسوها الإقليميون بحسابات استراتيجية مختلفة، حيث تسعى كل من مصر و(إسرائيل)، فضلا عن اليونان والإدارة اليونانية لجنوب قبرص، إلى عزل الدولة التركية عن ما يمكن ان يحصل من تطورات سياسية واقتصادية في منطقة شرق المتوسط من خلال تشكيل ما يمكن تسميته بالتحالفات او إنشاء منتديات ذات طابع رسمي، وردًا على هذه الأنشطة، تواصل الدولة التركية بتحد جهودها من اجل المشاركة في صراع السيطرة في شرق المتوسط. وفي الوقت الذي تنتقد فيه أنقرة منافسيها الإقليميين دبلوماسيًا وتؤكد عزمها على المضي في سياستها للطاقة في شرق البحر المتوسط، فإنها تعمل بلا كلل في عمليات التنقيب والأنشطة العسكرية في المنطقة.

رابعا: يعد شرق المتوسط منطقة ذات أهمية حيوية لتركيا لعلاقتها بالأمن القومي. كانت المنطقة مسرحًا للأنشطة العسكرية لكثير من الدول في السنوات الماضية، وخاصة التدريبات ذات الطبيعة العسكرية بقيادة دولة مصر وبدعم من دولة اليونان و(اسرائيل) والإدارة اليونانية لجنوب قبرص. ومن جهة أخرى، لوحظ أن الاطراف الفاعلة على صعيد السياسية العالمية مثل الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا والاتحاد الروسي والصين زادت من وجودها في شرق المتوسط.

سعت تركيا لتحسين موقعها المتعلق بترسيم الحدود الدولية في شرق المتوسط واعلنت في نوفمبر 2019 عن التوصل لاتفاق مع حكومة فايز السراج الليبية على ترسيم الحدود يقسم المساحة البحرية بين البلدين الى منطقتين اقتصاديتين لمسافة 200 ميل بحري من سواحلها استنادا لمبدأ الجرف القاري، ومن الناحية العسكرية تعمل تركيا على تعظيم القدرات القتالية البحرية وقامة بتنظيم اكبر مناورات بحرية في تاريخ الجيش التركي تحت عنوان (الوطن الازرق)[12].

ويعود التاصيل الفكري لمفهوم الوطن الازرق الى الادميرال التركي المتقاعد (رمضان جيم جودينز) الذي ظل يرى ان تحويل المشروع النظري الى واقع من شانه اعادة الاعتبار لدولة تركيا في مجال السيطرة البحرية ويعزز من نفوذها على المستوى السياسي والمستوى الاقتصادي في منطقة الشرق الاوسط عموما، ويمثل(الوطن الأزرق) إطارًا لسياسة تركيا البحرية، وهو مفهوم يرتبط بالدوائر القومية التركية (علمانية وإسلامية)، التي ترى أن لتركيا حقوقًا في المياه المحيطة بها، بما تشمله من ثروات وموارد طبيعية، وأن مساحة (الوطن الأزرق) تماثل نصف مساحة اليابسة التركية، ما يعني بسط النفوذ على المساحة محل النزاع.

ووفق المعلومات التركية المعلنة، تبلغ مساحة (الوطن الأزرق) حول تركيا (462) ألف كيلومتر (12 ألف كيلومتر من مساحة بحر مرمرة، و89 ألف كيلومتر من بحر إيجة، و189 ألف كيلومتر من البحر المتوسط، إلى جانب 172 ألف كيلومتر من مساحة البحر الأسود)، ترغب حكومة الرئيس التركي (رجب طيب أردوغان) في ضمّها إلى السيادة التركية[13].

وقد صرح رئيس تركيا السابق (عبد الله غول) في 10/مايو/2013 بمؤتمر في اسطنبول ان اكتشافات الغاز في شرق المتوسط يمكن ان تساهم بصورة كبيرة في حل الكثير من المشكلات السياسية في المنطقة، واضاف ان اي مشاريع متعلقة بمصادر الطاقة في شرق المتوسط يجب ان تشترك جميع دول المنطقة بما في ذلك مصر ولبنان و(اسرائيل) وشطرا قبرص وتركيا لحل المشكلات السياسية في اشارة لمحاولة احتواء الصراعات المتوقعة على ترسيم الحدود البحرية بين دول تلك المنطقة ونزع فتيل الازمات فيها قبل تطورها[14].

وشجبت تركيا جميع الاتفاقيات التي عقدت لغرض ترسيم الحدود البحرية التي وقعتها قبرص مع جيرانها مصر ولبنان و(اسرائيل) ورفضت تلك الاتفاقيات على اساس ان الجمهورية القبرصية الحالية ليست مختصة لتمثيل قبرص ككل وبالتالي لايمكنها التوقيع على الاتفاقيات الدولية نيابة عنها، وان قدرة الجزيرة على انشاء مناطق بحرية يجب ان تكون محدودة مقارنة بكتل اليابسة القارية، وتدعي تركيا ان اجزاء معينة من المنطقة الاقتصادية الخالصة القبرصية تقع ضمن جرفها القاري واجزاء اخري تحت ولاية جمهورية شمال قبرص التركية[15].

وهددت تركيا بشكل متكرر في حال قيام اجراء احادي من قبل قبرص اليونانية بتجاهل الحقوق التركية سيقابله رد مناسب يضمن حقوق ومصالح تركيا، واصبحت تركيا اكثر حزما في التعبير عن شكل الاجراءات التي ستتخذها وتتضمن[16]:

1- حرمان الشركات التي تتجاوب مع قبرص اليونانية من فرص الاستثمار في تركيا
2- السماح للشركات التركية ببدأ عمليات المسح او التنقيب في بعض المناطق المتنازع عليها
3- منع السفن القادمة للتنقيب في المنطقة الاقتصادية الخالصة التي حددتها قبرص اليونانية وتتداخل مع مناطق تركيا او قبرص التركية بنشر قطع بحرية في المناطق المتنازع عليها.

وقد ركزت تركيا على المراقبة وفي بعض الاحيان مضايقة المساحين وسفن الحرب التي تجري عمليات في المياه القبرصية ووصل الامر الى منع اجراء الاعمال، ففي عام 2018 منعت سفينة حفر استأجرتها شركة ايني من الوصول الى المنطقة وعمليات الحفر المستهدفة في المربع 3 مما دفع بالشركة الايطالية الى التخلي عن برنامجها وصعدت تركيا انشطتها في عام 2019 من خلال تكثيف عمليات الحفر حول قبرص في مناطق تدعي انها اما تقع داخل جرفها القاري او تحت ولاية جمهورية شمال قبرص التركية[17].

المحور الثالث: الفواعل الاقليمية وتأثيرها على الدور التركي

اولا: اليونان وتأثيرها على دور تركيا:

يعد الصراع القبرصي التركي محور الصراع في شرق المتوسط حيث تتسم المشكلة بين كل من تركيا وقبرص اليونانية ببعدين، الاول: يرتبط بالدولتين مباشرة والثاني يرتبط بالعلاقة بين قبرص ذات الغالبية التركية التي لايعترف بها احد باستثناء الدولة التركية وقبرص ذات الغالبية اليونانية التي تعد عضو في الاتحاد الاوربي وغالبا ما يتم التعامل مع الملف كمشكلة واحدة ذات ابعاد متعددة سياسية وقانونية وحدودية واقتصادية وكذلك امنية متشابكة[18].

وبالرغم من وجود العديد من الاسس القانونية الحاكمة لقانون البحار واتفاقيات ترسيم الحدود بين الدول الا ان ذلك لم يمنع من وجود طموحات اقليمية لبعض الدول التي تسعى وراء مكاسب سياسية فهناك تصعيد كبير في التوتر بين دول حوض شرق المتوسط لاسيما بين تركيا وجمهورية قبرص اليونانية نتيجة للتنافس القائم على استغلال الموارد ولاسيما الطبيعية منها والموجودة في هذه المنطقة وعلى راسها الغاز[19]، وسعت قبرص لتعزيز مكانتها القانونية والدبلوماسية فسارعت بعقد الاتفاقيات مع جوارها المتوسطي لترسيم حدود منطقتها الاقتصادية، اذ عقدت قبرص ترسيم حدود بحرية مع مصر عام 2003 ومع لبنان عام 2007 ومع اسرائيل عام 2011 [20].

وقد اكتشفت شركة "نوبل انرجي" اواخر العام 2011 حقل افروديت في المنطقة الاقتصادية الخالصة في المياه الجنوبية الشرقية لجزيرة قبرص على بعد 34 كيلومتر من حقل ليفاباثان، ويبلغ احتياطي الحقل نحو 9 ترليون قدم3 من الغاز ثم تلا هذا اكتشاف اخر في عام 2018 اذ اعلنت شركة النفط والغاز الامريكية (اكسون موبيل) اكتشاف الغاز الطبيعي في حقل قبالة ساحل قبرص واكدت الشركة ان الحقل قد يحوي موارد من الغاز الطبيعي تتراوح مابين 170 الى 230 مليارمتر3 وفي عام 2019 وفي المنطقة الاقتصادية القبرصية تم اكتشاف حقل جلاوكسي باحتياطات تقدر.(142 الى 227) مليارمتر3 من الغاز الطبيعي[21]، (ينظر جدول (1))

جدول (1) يوضح اهم اكتشافات الغاز في منطقة شرق المتوسط

اسم الحقل	سنة الاستكشاف	المكان	الكميات الممكن استخراجها (مليار متر 3)
غزة مارين	2000	اراضي السلطة الفلسطينية	30
تمار	2009	(اسرائيل)	318
ليفياثان	2010	(اسرائيل)	620
تانين	2012	(اسرائيل)	34
كاريش	2013	(اسرائيل)	51
رويي	2014	(اسرائيل)	90
افروديت	2011	قبرص	140
كاليسيبو	2018	قبرص	230-170
غلوكوس	2019	قبرص	227-142
ظهر	2015	مصر	850

المصدر: علي حسين باكير، كنز في ماء المتوسط..من يربح حرب الغاز القادمة؟، دراسة منشورة على موقع الجزيرة نت بتاريخ 2020/8/17، على الرابط الاتي: https://2u.pw/NjPTVle

كما توجد جزيرة كاستيلوريزو في قلب التوتر والتهديدات المتبادلة بين تركيا واليونان فالجزيرة الصغيرة الواقعه في البحر المتوسط تتمتع بموقع جغرافي مميز هي عبارة عن مرتفعات جبلية غنية بالمحروقات جعل تركيا تريد اخذ حصتها منها باطلاق عمليات تنقيب في المنطقة رغم الانتقادات الاوربية وخاصة اليونانية التي اعتبرتها تدخلا في سيادتها وموقعها الجغرافي جعلها ذات اهمية خاصة كونها تعتبر ابعد جزيرة عن اليونان من ناحية الشرق اذ انها تبعد عن اقرب جزيرة يونانية وهي جزيرة رودز ب130 كيلو متر والتي تتبع لها اداريا ولكن المشكلة انها لاتبعد سوى (1،6) كيلو متر مربع فقط عن الساحل التركي[22].

وفي فبراير 2018 استخدمت تركيا القوة لمنع شركة "ايني" الايطالية من التنقيب عن الغاز في المنطقة الاقتصادية لجمهورية قبرص ورفعت قبرص شكوى في عام 2019 الى محكمة العدل الدولية في ظل الممارسات التركية التي لا تعترف بحق الحكومة القبرصية باي انشطة تنقيب عن موارد الطاقة قبل انهاء تقسيم الجزيرة وبالرغم من ذلك تابعة تركيا سياستها مما ادى الى صدور تحذيرات من الولايات المتحدة الامريكية ومن الاتحاد الاوربي[23].

وصرح وزير الخارجية التركية انه اذا لم يتم التوصل الى اتفاق او تسوية شاملة فلا يحق لقبرص التنقيب عن النفط او الغاز في شرق المتوسط [24]، وقد وقعت قبرص واليونان و(اسرائيل) في 2 يناير 2020 في العاصمة اليونانية اثينا على اتفاق خط انابيب شرق المتوسط ايست ميد ويهدف هذا المشروع ان تكون الدول الثلاث حلقة وصل مهمة في سلسلة امدادات الطاقة لاوربا وسيتيح هذا الخط نقل مابين (9 الى 11) مليار متر3 من الغاز سنويا من الاحتياطات البحرية لحوض شرق المتوسط قبالة قبرص واسرائيل الى اليونان وكذلك الى ايطاليا ودول اخرى، وقد اثار هذا الاتفاق غضب تركيا لانها تطمح لان تصبح دولة عبور رئيسية لامدادات الغاز الطبيعي الى اوربا[25].

وتستغل تركيا هذه الورقة لتعطيل مشاريع تنموية عديدة في مجال الطاقة في قبرص كما تطعن في حقوق قبرص في التنقيب عن حقول الغاز الطبيعي في مياهها الاقليمية وتدعي بطلان اتفاقيات تعيين الحدود بين قبرص وجيرانها الاقليميين[26].

وان الخلاف والتوتر مستمر بين تركيا واليونان فقد نشطت سفن التنقيب التابعة لتركيا والتي رافقتها قطع مسلحة من القوات البحرية خلال عام 2019–2020 للبحث عن الطاقة في المنطقة واعتبرته اليونان تصعيدا تركيا اذ بدأت عملية التنقيب من قبل الجانب التركي في المنطقة الفاصلة بين كريت وقبرص في 2020 ولان عمليات التنقيب التي تقوم بها تركيا تتعهدها سفن تركية فليس لدى اليونان وسيلة للضغط

على تركيا سوى الصدام المسلح، وهو الخيار الذي تعلم اليونان انه قد تخسره لان حلفاء اليونان (اسرائيل) ومصر لم يظهرو اي استعداد لخوض المواجهه المسلحة مع تركيا[27].

ويرى بعض المراقبين ان مطالب تركيا بحقوق لها داخل مياه الجزر اليونانية ابعد من حاجتها للغاز والطاقة فهي تريد تعديل بعض بنود اتفاقية لوزان التي وقعتها عام 1923 وحرمتها العديد من الجزر التي كانت تسيطر عليها اثناء حكم الدولة العثمانية الامر الذي يعزز مخاوف الكثيرين في المنطقة من سعي تركيا لتنفيذ الاستراتيجية التركية المعروفة بالوطن الازرق لتوسيع نفوذها في البحار الثلاث المحيطة بها سعيا منها لتحقيق نفوذ اقليمي اكبر ومستوى افضل من التزود بمصادر الطاقة[28].

ثانيا: مصر وتأثيرها على الدور التركي:

تمتلك دولة مصر العديد من الحقول في تلك المنطقة مما يجعل لها نصيب من الثروات في منطقة شرق البحر المتوسط ومن اهم الحقول المصرية حقل ظهر والذي يبعد 150 كيلو متر عن السواحل المصرية ويبلغ حجم الاحتياطي فيها 30 ترليون م3 من مادة الغاز الطبيعي كما انه اكبر اكتشاف للغاز الطبيعي في مصر والبحر المتوسط، في حين نجد حقل التول الذي يقع في منطقة امتياز شمال دمياط البحري ويقدر حجم الاحتياطي لهذا الحقل ب(1،5.) ترليون قدم3 من مادة الغاز الطبيعي[29]، ويغطي حقل ظهر حوالي 100 كيلومتر في اقصى شمال المنطقة الاقتصادية المصرية على عمق 1450 متر تحت سطح البحر ويصل عمقه حوالي 4131 متر[30].

وعقدت مصر مع (اسرائيل) في فبراير 2018 اتفاقية لتصدير الغاز الطبيعي من (اسرائيل) الى مصر بقيمة 15 مليار دولار وبسعة تبلغ 7 مليارات متر3 سنويا على ان يتم استخدام نصف تلك الكمية تقريبا في السوق المحلية المصرية والنصف الاخر لاعادة تصديرة، كما وقع الجانبين المصري والقبرصي في عام 2018 اتفاقية بانشاء مشروع خط غاز بحري لنقل الغاز الطبيعي من حقل افروديت الى محطات الاسالة في مصر وبسعه تبلغ 700 قدم مكعب واعادة تصديره الى الاسواق العالمية المختلفة[31].

وقد زاد من حدة التوتر بين مصر وتركيا في اعقاب توقيع مصر واليونان في عام 2020 والتي تعد امتدادا لمنتدى شرق البحر المتوسط والذي يضم مصر واليونان قبرص و(اسرائيل) وايطاليا والاردن وفلسطين، ثم تحول الى منظمة دولية حكومية بعد توقيع ميثاقه في القاهرة في 22 سبتمبر 2020، وتحمل هذه المنظمة العديد من الدلالات لتخطي الاهداف الاقتصادية والتنموية خاصة مع استثناء تركيا سوريا ليبيا لبنان، في حين ضمت الى عضويتها دول من خارج المنطقة كالاردن وايطاليا، وتحاول هذه الدول وتحديدا مصر واليونان وقبرص ربط مصالحها بمصالح بعض القوى على المستوى الاقليمي والمستوى الدولي كفرنسا والولايات المتحدة الامريكية ومحاولة ضمها الى المنظمة ومن ثم الاستقواء بها

ضد تركيا في حال نشوب نزاعات، فضلا عن اضفاء الشرعية على الاتفاقيات الثنائية لترسيم الحدود البحرية الموقعه بينهما وانشاء تحالف سياسي للضغط على تركيا كما يساعد على تعزيز عملية التطبيع مع (اسرائيل) وانعكاسه الاقتصادي والتنموي على دول المنطقة[32].

واعتبرت تركيا ان ذلك يهدف الى تهميشها من التريبات المستقبلية المتعلقة بالغاز الطبيعي بانشاء سوق غاز اقليمية تخدم مصالح الاعضاء فقط كما يدفع هذا في اتجاه تحول مصر لمركز اقليمي للطاقة في المنطقة[33].

وفي خطوة مهمة وقعت كل من مصر واليونان اتفاقية ترسيم الحدود البحرية في 6 اب 2020 في القاهرة وجرى تعيين المناطق الاقاصادية الخالصة بين البلدين وبموجبه اصبح بامكان طرفي الاتفاق المضي قدما للاستفادة من الثروات وتنفيذ عمليات التنقيب وصرحت الدولة المصرية بانه لابد من اتخاذ اجراءات لحماية مصر وثرواتها في البحر المتوسط وان اي محاولة تركيه لمواجهة الاتفاق المصري اليوناني سيضع انقرة بمواجهه مباشرة مع الاتحاد الاوربي اذ يمنح الاتفاق مع اليونان الذي يستند الى قانون البحار مصر مياه اقتصادية اضيق مما كانت ستحصل عليه لو اعترفت بالاتفاق التركي الليبي لذلك فهو يمثل دليلا واضحا على التزام مصر بالقانون الدولي[34].

وهذا مايفسر التوجه الاوربي في قبول فكرت طرح الدولة المصرية لان تصبح مركز للطاقة بدلا من تركيا لاسيما في ظل النزاعات التي تثيرها تركيا مع قبرص واليونان اللتان لديهما تاريخ طويل من النزاعات مع الجانب التركي ويضاف الى رصيد مصر موقعها الاستراتيجي فضلا عن اكتشاف حقل ظهر وتوافر البنية الاساسية التي تعتبر احد معايير اختيار الدولة التي ستكون مركزا للطاقة اذ تعد مصر وتركيا هما الدولتين الاكثر تاهيلا من حيث امتلاكهما البنية التحتية المؤهلة فيما يخص محطات الاسالة ومحطات استقبال الغاز ومدى جاهزيتها لدخول سوق العمل وهو ما يزيد من فرص التصعيد والمنافسه بين الدولتين في ضوء الطموحات التركية التي طالما سعت اليها بتثبيت النفوذ التركي داخل القارة الاوربية بان تكون مركز الطاقة للاتحاد الاوربي[35].

وردا على اتفاق مصر وقبرص عقدت تركيا اتفاقا مع ليبيا وذلك لاجراء تحركات استكشافيه في البحر المتوسط بدون العوائق الجغرافية والسياسية كما يمكنها من امتلاك ورقة توازن قوى فاعلة ضد تحالف مصر قبرص يونان (اسرائيل) السياسي والاقتصادي في محيط منطقة البحر المتوسط الذي يشكل نموذجا للصراع الجيوبوليتيكي الطاقوي[36].

وقد رفضت مصر الاتفاق التركي الليبي لاسيما فيما يتعلق في ترسيم الحدود كونهما تتعديان صلاحيات رئيس مجلس الوزراء الليبي وفقا لاتفاق الصخيرات تحديدا المادة 8 والتي تنص على ان مجلس رئاسة

الوزراء ككل وليس رئيس المجلس منفردا يملك صلاحية عقد اتفقيات دولية، فضلا عن تأثيرها على حقوق الدول المتشاطئة للبحر المتوسط[37].

ثالثا: (اسرائيل) وتأثيرها على الدور التركي:

اكتشفت (اسرائيل) حقل "تمار" الذي يعد ثاني اكبر حقول الغاز في منطقة شرق المتوسط اذ ينتج مايقارب (60 %) من الكهرباء التي تحتاجها (اسرائيل) وقد بلغ اجمالي المخزون الاحتياطي وفقا للمسوح الجيولوجية ما يقارب من (7،9) ترليون متر مكعب، ويقع الحقل على مسافة (90) كيلو متر من شواطئ شمال (اسرائيل) وعلى مسافة (1650) متر تحت سطح البحر، اما حقل ليفياثان تم اكتشافه من قبل (اسرائيل) في عام 2010 قبالة سواحل فلسطين ولبنان ويقدر احتياطاته بنحو (450) مليار متر مكعب[38].

وتساعد الاكتشافات المتزايدة (اسرائيل) على الانعتاق من الاعتماد الذي كان قائما على مصر فضلا عن ازمة قطاع الطاقة لديها لاتكتفي بذلك فقط فالغاز تحول الى اداة سياسية وامنية والى سلاح لتحقيق عملية التطبيع مع عدة دول عربية في الجوار الاقليمي لاسيما دولة مصر والسلطة الفلسطينية والاردن[39].

وبالرغم من وجود مصلحة مشتركة ومهمة في انشاء اطار تعاون اقليمي دائم بين تركيا و(اسرائيل) بسبب تاثيرهما الجيو سياسي في المنطقة وشراكاتهما مع الولايات المتحدة الامريكية الا انهما يتمتعان بعلاقات سياسية غير مستقرة فمستوى العلاقات بينهما دائم الارتباط بشكل وثيق بطبيعة العلاقات الفلسطينية الاسرائيلية فضلا عن تاثرها بعلاقة تركيا مع الولايات المتحدة الامريكية[40].

وقد دفعت اكتشافات الغاز في شرق المتوسط (اسرائيل) الى البحث عن اسواق للتصدير مما جعلها تتوجه الى جيرانها في كل من مصر والاردن، اذ وقعت على اتفاقية مع الاردن وعلى تصدير الغاز عام 2016، على ان يبدأ تصدير الغاز (الاسرائيلي) الى الاردن عام 2019، كما وقعت على اتفاقية لتصدير الغاز مع مصر عام 2018، الا ان هذه المحاولات تواجه صعوبات تتعلق باكتفاء مصر من الغاز الطبيعي والرفض الشعبي في الاردن لشراء الغاز الطبيعي من (اسرائيل)[41].

وقد دفعت عدم قدرة (اسرائيل) على تسويق الغاز المستخرج في المنطقة الى السعي للوصول الى الاسواق الاوربية عبر خط للغاز (ايست ميد) الذي يربط بين حقول مادة الغاز الطبيعي في منطقة حوض شرق البحر المتوسط مع الاسواق الاوربية ويقدر طول هذا الخط بـ(1900) كيلو متر، وتبلغ تكلفته (6) مليار دولار وهذا الخط سيضع (اسرائيل) في طريق التصادم مع تركيا التي اعلنت حقها في امتلاك جزء مهم من المساحات البحرية في شرق المتوسط وعززت موقفها من خلال اتفاق بحري مع ليبيا، وتقوم

باستكشاف الغاز واجراء المناورات العسكرية البحرية وهي خطوات زادت من التوتر مع الجار اليوناني وهو ما يؤثر على الدور التركي والدور (الاسرائيلي) في المنطقة[42].

ومن ناحية اخرى هنالك صعوبة بتطبيق مشروع خط (ايست ميد) بسبب كلفته المالية العالية وانعدام جدواه التجارية لاسيما عند الاخذ بالحسبان ان (اسرائيل) قد استغرقت قرابة 4 سنوات لمد خط الغاز من حقل تمار الى شواطئ حيفا، في حين يصل طول خط الغاز تحت المتوسط الى اوربا الى اكثر من (2100) كيلو متر[43].

الخاتمة:

من خلال ما تقدم يمكن القول ان منطقة حوض البحر المتوسط تحولت من منطقة مهمة جدا من الناحية الجيو استراتيجية الى منطقة مهمة اقتصاديا ايضا بسبب الاكتشافات الاخيرة لمصادر الطاقة المتمثلة بالنفط والغاز فيها، وهو ما دفع تركيا كدولة مطلة على حوض المتوسط الى لعب دور اقليمي فعال باستخدام الادوات الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية احيانا، وذلك للمحافظة على مصالحها العليا المتمثلة بترسيم حدودها مع الدول المجاورة وبالاخص اليونان وقبرص وكذلك لترسيخ وجودها ودورها كممر لنقل الغاز من الحقول المكتشفة تجاه اوربا، وهو ما اثرت عليه الدول الاخرى المتمثلة بكل من اليونان وقبرص ومصر و(اسرائيل) من خلال تشكيل تحالفات اقليمية تحرم تركيا من هذه الميزة، وبعد دراسة كل هذه المتغيرات والتطورات والاحداث والتفاعلات تم الوصول الى عدد من النتائج وتم طرح عدد من التوصيات وكما ياتي:

النتائج:

1- ان المنطقة المتمثلة بحوض البحر المتوسط تمثل غاية في الاهمية بالنسبة لبلدان هذا الحوض وكذلك لبلدان العالم العربي المعتمد على الغاز الطبيعي اذ تزخر هذه المنطقة بثروات عديدة ومن اهمها النفط والغاز وتزايد اعتماد الكثير من الدول على مصادر الغاز الطبيعي كمصدر بديل عن مادة النفط وقرب منطقة شرق البحر المتوسط من الاسواق الرئيسة للدول الاوربية.
2- ادت الاكتشافات الغازية في كل من قبرص واليونان ومصر و(اسرائيل) الى نشوء تحالفات اقليمية وتحالفات مضادة كذلك، اذ خلق تنافس على التحكم في احتياطي الغاز الطبيعي او تحقيق الامن الطاقوي والسيطرة على الممرات المائية في المنطقة.
3- ظهر اتجاهين متباينين، الاول يضم اليونان وقبرص و(اسرائيل) ومصر، والاتجاه الثاني يضم تركيا مع ليبيا، وكل اتجاه يمضي بخطوات اسرع لقطع الطريق على الاتجاه الثاني، فالاتجاه الاول سعى

الى انشاء منتدى غاز شرق المتوسط في يناير 2019 وكذلك توقيع خط انابيب ايست ميد في 2020 اذ يربط حقول غاز البحر المتوسط مباشرة باوربا، مما ادى الى عزل تركيا عن جيرانها.

4- عملت تركيا على كسر عزلتها ووقعت في عام 2019 اتفاقيتي ترسيم الحدود وتعاون امني مع حكومة الوفاق الليبية وادى ذلك الى توسيع رقعة تركيا في منطقتها الاقتصادية ، وكذلك ارسال الحكومة التركية سفن للتنقيب ان النفط والغاز برفقة سفن حربية في مناطق متنازع عليها بين كل من تركيا وقبرص واليونان، كما قامت تركيا بتنظيم اكبر مناورات بحرية تحت عنوان الوطن الازرق.

5- تحول الغاز الطبيعي الى اداة للصراع بدل من استخدامه وسيلة للتعاون ومحور للاستقرار والازدهار وساعدت التحالفات والتحالفات الجديدة في تصعيد التوترات في المنطقة بدلا من تقليلها.

التوصيات:

1- لابد من استثمار الثروات بصورة تشاركية ضمن اتفاقيات قانونية لتقاسم الثروات بين الدول المتنافسة وهو التوجه العقلاني الذي يمكن دول المنطقة من الاستفادة الجماعية من احتياطيات شرق المتوسط بعيدا عن الانقسامات والصراعات التاريخية خاصة بين تركيا واليونان.

2- تفعيل لغة الدبلوماسية والحوار كاساس لنجاح اي عملية تفاوضية ومنها ترسيم الحدود البحرية

3- على تركيا الالتزام باتفاقية اعالي البحار لعام 1982 بالرغم من عدم التوقيع عليها الا ان الاتفاقية ارست قواعد عرفيه عامة ملزمة حتى للدول غير الموقعة.

الهوامش

[1]- هاشم كاظم صبيخي، الاهمية الجيوستراتيجية للبحر المتوسط، دراسة في الجغرافيا السياسية، مجلة ابحاث ميسان، العدد 12، كلية التربية، جامعة ميسان، العراق، 2010، ص196.

[2]- تباني وهيبة، الامن المتوسطي في استراتيجية الحلف الاطلسي دراسة حالة ظاهرة الارهاب، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، 2014، ص48.

[3]- ايمان مختاري، حوض المتوسط بين الاهمية الجيوسياسية وتعدد المخاطر الامنية، دفاتر المتوسط، العدد6 ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، ص272.

[4]- صبرينه جعفر، التهديدات الامنية الجديدة بالمتوسط والبعد الاستراتيجي للجزائر، مجلة المعهد المصري، المجلد 6، العدد 23، تركيا، 2021، ص11.

[5]- نقلا عن، علي احمد هارون، اسس الجغرافية السياسية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998، ص324، ص331

[6]- علاء جمعة حسن، التوترات في شرق البحر المتوسط وانعكاساتها على تركيا والمنطقة، ترينذز للبحوث والاستشارات، 2020/10/18، على الرابط الاتي: https://trendsresearch.org/research.php?id=720

[7] – جاغتاي اوزدمير، صراع القوى الكبرى في شرق البحر الابيض المتوسط: الدور الروسي، مجلة رؤية تركية، السنة 7، العدد 2، 2018، ص2.

[8] – Gul Tuysuz, "NATO allies are facing off in the Eastern Mediterranean. The conflict https://cnn.it/34mC2X3 could entangle the entire region", CNN, August 26, 2020,

[9] – وليد جرجيس سعيد، السياسة التركية تجاه شرق المتوسط دراسة في الفرص والتحديات ، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 27، 2022، ص208.

[10] – محمد عاشور مؤمن، مصدر سبق ذكره.

[11] – اسماعيل نعمان تيلجي، لماذا تمثل منطقة شرق المتوسط اهمية ستراتيجية لتركيا، بحث منشور على موقع ترك برس، بتاريخ 18/ايار/2019، على الرابط الاتي: https://www.turkpress.co/node/61207

[12] – محمد امين صبيحة، مصدر سبق ذكره، ص138

13 – رقية تشليك، "الوطن الأزرق".. ماذا بعد تعهُّد أردوغان بحماية حقوق تركيا وحلفائها؟، دراسة منشورة على موقع نون بوست، في 12/يونيو/2023، على الرابط الاتي: https://2u.pw/erJOQxe

[14] – نقلا عن، محمد سليمان الزواوي، بحر النار تصاعد محفزات الصراع شرق المتوسط، مركز البيان للبحوث والدراسات، الرياض، 2015، ص79.

[15] – منى سكرية، منتدى غاز شرق المتوسط: التعاون الاقليمي وسط تضارب المصالح، دراسة منشورة على موقع حوكمة الموارد الطبيعية، فبراير/2021، ص5، على الرابط الاتي:
https://resourcegovernance.org/sites/default/files/documents/east-mediterranean-gas-forum-regional-cooperation-amid-conflicting-interests-arabic.pdf

[16] – كريم محمد رجب الصباغ، التقسيم العادل لحقول النفط والغاز الطبيعي في منطقة شرق البحر المتوسط، مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة دمياط، مصر، العدد 3، 2021، ص492، ص493

[17] – منى سكراية، مصدر سبق ذكره، ص6

[18] – رضا شوادره، الامن الاقليمي في شرق المتوسط في ظل ازمة الطاقة، المجلة الجزائرية للامن والتنمية، المجلد 12، العدد 1، الجزائر، 2023، ص 102.

19– مصطفى صلاح، غاز شرق المتوسط ومستقبل الصراع الاقليمي دراسة تحليلية، مركز حوكمة وبناء السلام، اليمن، 2018، ص3

20– تقدير موقف، تركيا واليونان صب الغاز على خطوط النزاع في شرق المتوسط، مركز الجزيرة للدراسات، ايلول 2020، ص4.

21– سلوى السعيد فراج و رشا عطوة عبد الحكيم، انعكاسات صراعات الغاز الجديدة على الامن الاقليمي لمنطقة شرق المتوسط ، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 12، 2021، ص123

22– محمد امين صبيحة، ترسيم الحدود البحرية في شرق المتوسط وبحر ايجه بين الدبلوماسية والعسكرة، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، مجلد 20، العدد1، 2023، ص139، ص140

23– رنيم علي جمال الدين الغنام، الصراعات الدولية والاقليمية على الغاز الطبيعي بمنطقة شرق المتوسط2009 الى 2019، ص584.

24– سلوى السعيد، مصدر سبق ذكره، ص136.

25- المصدر نفسه، ص136.

26- رنيم علي جمال الدين الغنام، مصدر سبق ذكره، ص584.

27- تقدير موقف، مصدر سبق ذكره، ص7.

28- عمر الجبالي، النزاع التركي اليوناني في شرق المتوسط اسبابه ومواقف الاطراف الاقليمية، مجلة دراسات شرق اوسطية، العدد 93، عمان، 2020، ص70.

29- رضا شوادرة، مصدر سبق ذكره، ص99.

30- احمد علي عبد الحميد واخرون، التقارب المصري القبرصي اليوناني على السياسة الخارجية التركية تجاه دول شرق البحر المتوسط منذ عام 2014الى 2020، ص20،ص21.

31- رنيم علي جمال الدين الغنام، مصدر سبق ذكره، 597.

32- بشار نرشس، منظمة غاز شرق المتوسط الدلالات والرسائل، مدونات الجزيرة، 2020/9/30، منشور على الرابط الاتي: https://2u.pw/61mq7Lx

33- رضا شوادرة، مصدر سبق ذكرة، ص103.

34- محمد امين صبيحة، مصدر سبق ذكره، ص143.

35- احمد علي عبد الحميد، نيبال عز الدين، مصدر سبق ذكره، ص16، ص17.

36- جلال سلمي، تركيا وليبيا جيوبولوتيك الطاقة في المتوسط، تقديرات سياسية، المعهد المصري للدراسات، 2019، ص3.

37- جلال سلمي، مصدر سبق ذكره، ص7.

38- محمد امين صبيحة، مصدر سبق ذكره، ص135.

39- احمد قنديل، حقول الغاز في شرق المتوسط: فرصة ام تحدي للشراكة الاورومتوسطية، دراسة منشورة على موقع مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية بتاريخ 2021/2/24 على الرابط الاتي:
https://acpss.ahram.org.eg/News/17075.aspx

بد الرحمن خليفة، موقع مصر من التفاعلات الاقليمية والدولية والغازية بعد اكتشافات شرق المتوسط، اركان للدراسات والابحاث والنشر، 2019، منشور على الرابط الاتي:

40- محمد عاشور مؤمن، تركيا وازمة الطاقة شرق المتوسط السياقات والتداعيات الاقليمية والدولية

41- بلال السلايمة ، الصراع على الطاقة في شرق المتوسط بين الاقتصاد والسياسة، منتدى السياسات العربية، منشور على الرابط الاتي: https://2u.pw/j1lHvj

42- الصراع على الغاز، اسرائيل تواجه تركيا في شرق المتوسط، مركز الجزيرة، بتاريخ 2020/7/28، على الرابط الالكتروني: https://2u.pw/X9fxUWQ

43- لفكوشا ومحمد اقبال ارسلان، ايست ميد لعبة سياسية بلا جدوى اقتصادية تستهدف اقصاء تركيا، تقرير منشور على موقع الاناضول بتاريخ 2020/1/7، على الرابط الاتي: https://2u.pw/M1ffMjb